

مجلس نواب الشعب
الأورادات
24 جافف 2019
رمز الإجابة: 1/ 349

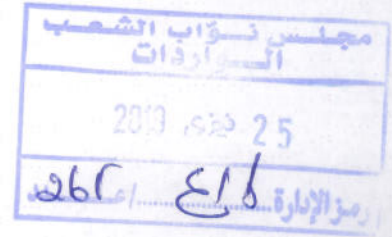




22 فيفري 2019

116

من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
إلى
السيد رئيس مجلس النواب



الموضوع: سؤال كتابي حول الإصلاحات التي قامت بها الوزارة لفائدة مصنع الفولاذ.

المرجع: مراسلتكم عدد 304 بتاريخ 06 فيفري 2019

المصاحيب: الإجابة على السؤال

أما بعد،

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة "أمنة بن حميد" حول الإصلاحات التي قامت بها الوزارة لفائدة مصنع الفولاذ، أتشرف بموافاتكم صعبة هذا بعناصر الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

نائب الوزير
الإمضاء: توفيق عباس

النائبة: أمنة بن حميد

السؤال: حول الإصلاحات التي قامت بها الوزارة لفائدة مصنع الفولاذ

الإجابة

شهدت الوضعية المالية للشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ" خلال السنوات الأخيرة اختلال هيكلي على مستوى جميع المؤشرات والمرشحة للتدهور من سنة إلى أخرى. وعلى هذا الأساس يبقى الحل الجذري للوضعية المالية الصعبة التي تعيشها الشركة هو تجسيم قرار فتح رأس مالها لفائدة شريك استراتيجي.

وعلى إثر اعتبار طلب عروض دولي في الغرض غير مثمر، أحالت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بتاريخ 12 سبتمبر 2018 على مصالح رئاسة الحكومة مذكرة تحتوي على التمشي الذي يمكن اعتماده لتفعيل قرار فتح رأس مال المنشأة.

وفي الأثناء، لم تدخر الوزارة أي جهد في إيجاد الحلول البديلة حتى تتمكن الشركة من تخطي (ولو بصفة نسبية) أزمة مديونيتها حيث تقدمت بمقترح الترخيص للشركة لتصدير كميات من الخردة تمكّنها من الحصول على سيولة كافية لتغطية دورة استغلالها وقد حظي هذا المقترح بموافقة اللجنة الوزارية الاقتصادية المنعقدة بتاريخ 18 أكتوبر 2018، وتم على أساسه الترخيص للشركة بتصدير 105 ألف طن من الخردة الحديدية خلال الفترة 2019-2021 حيث تم الشروع في رفع كميات الخردة الحديدية والتي سيتم شحنها خلال الأسبوع الأول من شهر فيفري 2019 ومن المتوقع الانتهاء من تصدير كامل الكمية من الخردة الحديدية بالإضافة إلى 30 ألف طن من فواضل حديد الزهر المتأتية من الفرن العالي في موفي شهر جوان 2019.

هذه العملية ستمكن المؤسسة من توفير موارد مالية في حدود 43 م.د لخزينة الشركة و28 م.د لخزينة الدولة بعنوان معاليم موظفة على التصدير.

هذا وقد تم تمكين المنشأة من الانتفاع بأحكام الفصل 14 من القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية: الإعفاء من خلاص المعاليم الديوانية عند التوريد لمدخلات الإنتاج المتعلقة بمادة الاقطاب القرافيتية من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 791 لسنة 2018 المؤرخ في 26 سبتمبر 2018 وهو ما يمكن الشركة من توفير مبلغ سنوي في حدود 2 مليون دينار.

ولقد تحصلت الشركة على قرض خزينة في حدود 10 مليون دينار تعهدت بخلاصه في أحسن الأجال من العائدات المتأتية من عملية تصدير الخردة الحديدية علما وأن هذا القرض سيمكن الشركة من الإيفاء بتعهداتها خاصة سداد قسط قرض المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والتي تحل آجال خلاصه بتاريخ 08 فيفري 2019 مع العلم أن قرض المؤسسة المذكورة تم منحه بضمان الدولة.

والسلام

رئيس الديوان

الإمضاء: توفيق عباس